

دراسة مقارنة بين التمويل المصغر و التمويل الإسلامي المصغر في مكافحة الفقر وتعزيز الشمول المالي
على ضوء تجارب وطنية و عالمية

**A comparative study between microfinance and Islamic microfinance in the fight
against poverty and the promotion of financial inclusion
In the light of national and international experiences**

مرابط فاطمة*¹، بركان أنيسة²

¹ جامعة لونييسي علي - البلدة 2، f.merabet@univ-blida2.dz

² جامعة لونييسي علي - البلدة 2 a.berkane@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: 2022/03/24 تاريخ القبول: 2022/05/16 تاريخ النشر: 2022/06/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الفروق بين التمويل المصغر و التمويل الإسلامي المصغر في الواقع العملي، وهذا من خلال إتباع منهج تحليلي مقارن لتجارب رائدة وطنية و عالمية في التمويل المصغر و التمويل الإسلامي المصغر في الواقع المعاش توصلت الدراسة إلى أن التمويل التقليدي الأصغر يتفق و التمويل الإسلامي الأصغر في هدف مساعدة الفقراء ، لكن الاختلاف يظهر في الوسيلة و الصيغ التي يتم بها تقديم التمويل، كما أن مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر تتميز بإمكانية الاستفادة من رأس المال الاجتماعي المنبثق من القيم الإسلامية للتوصل إلى إدماج الفئات الأكثر فقرا، و هو ما يعزز من قدرتها على تحقيق الشمول المالي و تقديم ابتكارات جديدة.

الكلمات المفتاحية : التمويل المصغر؛ التمويل الإسلامي المصغر؛ غرامين بنك؛ مؤسسة أمانة اختيار؛ صندوق الزكاة الجزائري .

تصنيف JEL : L31، F65، D64

Abstract:

This study aims to identify the important differences between microfinance and Islamic microfinance in practice, this by following an analytical and comparative approach to experiments A national and global leader in microfinance and Islamic microfinance in the reality of life.

The study concluded that traditional microfinance is compatible with Islamic microfinance with the aim of helping the poor, but the difference appears in the means and formulas in which financing is provided, so Islamic microfinance institutions are characterized by the possibility of benefiting from the help emanating from Islamic values to achieve the integration of the poorest groups, which strengthens their capacity to achieve financial inclusion and to introduce new innovations.

Keywords: poverty, microfinance; Islamic microfinance; Grameen Bank; Amanah Ikhtiar Malaysia; Algerian Zakat Fund.

Jel Classification Codes: D64, F65, L31

تعاني العديد من الدول الإسلامية من تفاقم ظاهرة الفقر، وتحاول كل واحدة منها إيجاد مخرج يساعد في القضاء عليها أو التخفيف من حدتها، فكان التمويل المصغر من أهم تلك الاستراتيجيات و الحلول المتبعة، حيث يحضى هذا الأخير باعتراف دولي بوصفه أداة سياساتية هامة في مغل محاربة الفقر والحد من انتشاره، لاسيما أنه يلبي احتياجات الشرائح الفقيرة من السكان الذين هم خارج نطاق الحصول على الخدمات المالية الرسمية، كما أنه يعمل على إدراجهم ضمن المستفيدين من هذا القطاع الهام والحيوي تحقيقا لما يعرف بالشمولية المالية.

هذا، ويعتبر الكثير من المفكرين والباحثين في مجال التمويل الإسلامي أن التمويل المصغر يعد من أفضل السبل لتحقيق الغايات الأساسية للتمويل الإسلامي المتمثلة في إعادة توزيع الدخل و الثروة، شريطة التزامه بمبادئ و أحكام الشريعة الإسلامية أي تفعيل ما يعرف بالتمويل الإسلامي المصغر، خاصة و أن تطبيق برامج متعددة في الدول الإسلامية بغرض مكافحة الفقر قد أثبت عدم الفاعلية على الرغم من أن نفس تلك البرامج آتت أكلها في دولها الأصلية، كالقرض المصغر و المتوسط و مشاريع تشغيل الشباب وغيرها، وهو ما قد يستدعي تطوير أساليب و صيغ نابعة من هوية و أسس المجتمعات الإسلامية، التي تعرف طلبا متزايدا لخدمات التمويل الإسلامي بكل أنواعها.

على هذا الأساس، تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم المميزات والأسس المتبعة عند التطبيق العملي لكل من التمويل المصغر و التمويل الإسلامي المصغر، لتحديد نقاط التشابه و الاختلاف بينهما، بغية تحديد الأسلوب التنموي الأكثر ملائمة للاستخدام في الدول الإسلامية لتحقيق النمو الشامل والمستدام، و هذا من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

- ما هي أهم الفروق العملية التي يمكن استخلاصها من تجارب تطبيق التمويل المصغر و التمويل الإسلامي المصغر على أرض الواقع؟ وأيها يعد أنسب للتطبيق و النجاح في البلدان الإسلامية؟

و تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية السابقة من خلال اختبار الفرضيات التالية:

- يتفق التمويل التقليدي الأصغر و التمويل الإسلامي الأصغر في هدف مساعدة الفقراء لإخراجهم من براثن الفقر والمساهمة في التنمية لكن الاختلاف يظهر في الوسيلة و طريقة التي يتم بها تقديم التمويل.

- التمويل الإسلامي لم يحقق على أرض الواقع إلا نجاحات جد متواضعة نظرا لعجز المؤسسات القائمة عليه على تجاوز التحديات التي تواجهه، بالإضافة إلى عدم ابتكار أدوات جديدة لتغطية رغبات شرائح المتعاملين المتغيرة و المتحددة.

ولقد لفت موضوع التمويل المصغر و التمويل الإسلامي المصغر كإستراتيجيتين أساسيتين في مكافحة الفقر و تعزيز الشمول الإسلامي انتباه عدد من الباحثين، و من أهم هذه الدراسات السابقة نذكر:

دراسة شيرين بشرى غالي "ظاهرة الفقر الريفي ودور منظمات الفقراء في القضاء عليها - دراسة بنوك الفقراء ومدى إمكانية تطبيقها في مصر"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة بجامعة عين شمس، 2002، بينت الباحثة أن تمركز الفقراء غالبا ما يكون في الأرياف، ونظرا لانعدام مشاريع التنمية فيها وبسبب النمو السكاني والجهل، ويكون علاج هذا بالتركيز على البرامج المخصصة للأرياف من خلال تمويل صغار المزارعين، والاهتمام بالأنشطة الزراعية والصناعات التحويلية المبنية على الاقتصاد الزراعي، لأنه القطاع الكفيل بتأمين الإنتاج الغذائي والحد من الهجرة، لأن فشل معظم برامج التنمية الريفية حسبها ناتج عن إغفال هذه الفئة.

ودراسة مرابط فاطمة، "علاج الفقر بين النظرية والتطبيق -دراسة مقارنة بين التمويل المصغر والتمويل الإسلامي المصغر" أطروحة دكتوراه علوم تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2019. عالجت الدراسة مختلف الاستراتيجيات الفاعلة والمقترحة في حل مشكلة الفقر، ليتبين أن التمويل المصغر بشقيه الإسلامي والتقليدي أهم أداة تبنتها معظم دول العالم، وحتى هيئة الأمم المتحدة، وبالتالي قامت الباحثة بدراسة مقارنة لنتائج مختلف التجارب في كلا التمويلين موضحة أوجه الاختلاف والتشابه.

أما هذه الدراسة فتختص بالمقارنة بين التمويل المصغر و التمويل الاسلامي المصغر مع التركيز على تجارب علمية و محلية رائدة في هذا المجال من أجل محاولة تحديد نقاط التشابه و الاختلاف بين هذين الأسلوبين التنمويين، و هذا من أجل محاولة تفعيل دور هذه المؤسسات في الجزائر بصفة خاصة بالنظر إلى الدور الذي يمكن أن يساهما به في مكافحة الفقر و تعزيز الشمول المالي.

III - الإطار المفاهيمي للتمويل المصغر والتمويل الإسلامي المصغر.

II - 1. مفهوم التمويل المصغر و التمويل الإسلامي المصغر.

نحاول من خلال هذا المدخل التعرف على مفهوم و خصائص كل من التمويل المصغر و التمويل الإسلامي المصغر للوقوف على المحددات النظرية لكل منهما، و نتطرق كذلك لأهم المشاريع المعنية بهذا النوع من التمويل و أهميته في النشاط الاقتصادي.

II - 1.1. تعريف التمويل المصغر.

-تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية : التمويل المصغر هو الحصول على تمويل مشروعات صغيرة، يستفيد منها الأشخاص المهمشين الذين يتطلعون إلى خلق فرص عمل خاصة بهم، في ظل غياب آفاق مهنية أخرى والوصول إلى مصادر التمويل التقليدية غير ممكن.

-تعريف الشبكة الأوروبية للتمويل المصغر: التمويل المصغر هو فتح طريق الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد المستبعدين "الذين تم إقصائهم"، وتهدف هذه القروض إلى تمويل إنشاء وتطوير مشاريع الاستثمار، وتعمل غالبا المؤسسات والهيئات المقدمة للقروض الصغيرة على رصد المشاريع التي مؤلتها ومراقبتها.

-القروض المصغرة في نظر الأمم المتحدة: القروض المصغرة حسب الأمم المتحدة هي أداء تحرير المبادرة الاقتصادية، وهي أداة فعالة حتى مع أفقر الفقراء من أجل تحقيق الكرامة وإعطاء معنى للحياة

ومن هذه التعاريف نستخلص أنّ التمويل المصغر هو آلية لتمويل المشروعات المصغرة (والمتناهية الصغر)، التي يستفيد منها عديمي الدخل أو الفقراء الذين يعانون فقرا مدقعا، من خلال تمكينهم من قروض متناهية الصغر دون ضمانات حقيقية، ومع تطور عمليات التمويل لم تعد المؤسسات تكتفي بالإقراض بل أصبحت تشمل كل العمليات والأدوات التمويلية من قروض وادخار وتأمين... الخ، نظرا لحاجة الفقراء لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية.

II - 2.1. مفهوم التمويل الإسلامي المصغر.

التمويل الإسلامي هو تحليل فقهي اقتصادي يستعرض العقود الفقهية لصيغ التمويل الإسلامية المتعددة من شركة ومضاربة وبيع اجل وبيع سلم وقروض غير ربوية، وذلك استخلاص مفهوم التمويل الإسلامي ومبادئه مما يضع حجر الأساس في أية محاولة لصياغة أدوات تمويلية جديدة تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية (قحف، 1425هـ، الصفحات 11-13).

وآليات التمويل في الاقتصاد إسلامي هي نفسها آليات التمويل الإسلامي المصغر، ويمكننا تعريف التمويل الإسلامي المصغر: مجموع المعاملات المالية المصغرة (قروض - ادخار - تأمين تكافلي... الخ) التي تقدم للفئات الهشة في المجتمع من أجل تحسين مستوى المعيشة، وأول ما استخدم في التمويل الإسلامي المصغر نجد القرض الحسن، وقد يعتبر الكثير من الناس أن التمويل

الإسلامي المصغر هو القرض الحسن، فالقرض الحسن ظهر قبل ظهور التمويل المصغر، لحاجة الناس لتمويل مشاريعهم التي تدر عليهم دخلاً، ولم يكن لهم هدف في ادخار أموال أو تأمين ضد المخاطر مثلما عليه الحال ولأنّ الكافل والضامن لهم هو الله. والقرض الحسن في الشرع هو دفع مال إلى من ينتفع به ويؤدّ بدله، لأنّ الغرض منه إيصاله معونة المقترض وتفريج كربته بمنحه منافع المال المقترض مجانا مدة من الزمن؛ وأما الإحسان فهو درجة زائدة على ذلك، والقرض الحسن كما قال أهل التفسير هو أن يكون القرض عن احتساب وطيب نفس (مركز الفتوى)، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ۗ وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٤٥﴾﴾ (البقرة: 245).

II - 2. المشروعات الصغيرة الخاصة بالتمويل المصغر و المتناهي الصغر:

صناعات منزلية: عدد العمال فيها أقل من خمسة والملكية فردية وتستخدم فيها المهارات اليدوية والمواد الخام المحلية، ويتم التسويق من خلال الأسرة أو الأسر المنتجة.

صناعات حرفية: تتأسس بجهود فردية غير منظمة والفرد هو الوحدة الأساسية الحرفية، ومن ثم يكون للمهارة اليدوية قيمة أساسية في أداء العمل الحرفي وإنتاج سلع ذات جودة عالية، وعلاقات العمل بعيدة عن الأسس النمطية للإدارة، وعدد العمال أقل من عشرة وتستخدم المواد الخام المحلية، ويتم التسويق من خلال الحي أو الأسر المنتجة.

صناعات بيئية: مجموعة من الحرف التي تقوم على الجهد البشري والمهارات الفردية المتوارثة ويتم فيها تحويل الخامات المحلية المتوفرة في البيئة أو بقايا التصنيع والملحقات الزراعية إلى سلع صالحة للاستعمال، وقد تمارس في مصانع صغيرة أو منازل، وتحتاج إلى قدر ضئيل من رأس المال.

والتمويل المصغر لم يكن بالمشروعات المتناهية الصغر، وتطور ليشمل المشروعات الصغيرة، التي تشبه المشروعات المتناهية الصغر، إلا أنها تحتاج إلى مصادر أموال أكبر - لا بد من أن تمتد بقروض أكبر من المتناهية الصغر-، وهي توظيف عمال أكبر وقد يكونون من خارج الأسرة، وتحتاج في مستلزمات الإنتاج إلى مصادر أخرى غير المحلية، وتنتج سلع ذات جودة أعلى قابلة للتنبؤ بها وبحجم أكبر، وتستخدم الأساليب النمطية وغير النمطية للإدارة.

II - 3. أهمية التمويل المصغر والتمويل الإسلامي المصغر:

المشروعات المصغرة والصغيرة لها أهمية كبيرة في اقتصاديات البلدان المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، وهي تهدف إلى: نمو الناتج المحلي وتنمية الاقتصاد، لأنّ تطوير المشروعات الصغيرة يؤدي إلى خلق الوظائف مما يزيد من دخول الأفراد والأسر؛ -زيادة الدخل تؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة خاصة في المناطق الريفية، مما يؤدي إلى مرونة أكبر في الوصول إلى كافة القطاعات -الاعتماد أكبر على المدخلات المحلية (حسن، 2011، صفحة 6)، وكذلك الاعتماد المكثف للأيدي العاملة، اللذان يؤديان إلى تخفيف العبء الواقع على الموارد العامة عن طريق تخفيض الدعم المالي، وتوجيه موارد الإنفاق إلى قطاعات الاقتصاد الأكثر إنتاجاً وكفاءة؛

-تؤدي هذه المشاريع إلى تنمية الصناعات، وتقوم بتشجيع التدريب المهني وتوعية العاملين، مما يولد لديهم الشعور بالكرامة والإحساس بالمسؤولية؛

-كما أن تمكين المشروعات الصغيرة من الحصول على الخدمات المالية قد يكون الأداة الأكثر فعالية في معالجة الفقر وإحداث النمو الاقتصادي ذي القاعدة العريضة؛

توفر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر سلعا وخدمات لفئة عريضة من أفراد المجتمع، خاصة ذوي الدخل المحدود؛ نظرا للاستفادة من رأس المال في المشاريع الإنتاجية الذي يزيد من دخل الأسرة، فيخلق طلب على الخدمات الأخرى

III نماذج عالمية و وطنية في التمويل المصغر.

III 4. تجربة غرامين بنك في التمويل المصغر.

جاءت مشاريع غرامين بنك كإستراتيجية للحد من الفقر في بنغلاديش، وقد مرت بمراحل عديدة كان أهمها: دمج القروض في مجموعات والمجموعات الأكثر سرعة في تداول النقود واستثمار والأكثر ادخارا تمكنت من أن تحصل على تمويل لإنشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة.

III 1.1- تعريف غرامين بنك:

تعني كلمة "غرام Gram" القرية وكلمة "غرامين Grameen" الفقراء و"بنك" المصرف، ويقال عنه بنك الفقراء أو بنك القرية؛ ولد سنة 1976، و تحول الى بنك رسمي سنة 1983 (المصري، صفحة 23) وهو أول بنك أنشئ من طرف البروفيسور محمد يونس لصالح الفقراء من أجل توفير رؤوس الأموال لهم (يونس، التضحية بالائتمان المصغر من أجل تحقيق أرباح كبرى، 2011)، أو وضع إطار لإدراج فقراء الأرياف ضمن شبكة مصرفية قابلة للتطبيق؛ حيث كان محمد يونس مقتنعاً بأنه إذا ما توفرت موارد مالية لسكان لا يملكون الأرض بشروط و آجال مناسبة فان هؤلاء الملايين من الناس سيحققون من مشاريعهم أكبر أعجوبة تنموية في البلاد.

غرامين بنك مؤسسة قائمة فعليا ذو رأس مال 12.5 مليون دولار، يقوم باستثمارها في إقراض العملاء لتمويل مشروعاتهم الاستثمارية الفردية، وتمويل مستويات مختلفة ومتصاعدة من الاستثمارات المشتركة، بداية بمستوى المجموعة وانتهاء باستثمار المصرف في عدد من المؤسسات على المستوى القومي

III 2.4. خصائص بنك غرامين:

يتميز بنك غرامين عن باقي البنوك المصرفية بمجموعة من السمات، لأنه بنك خاص بفئات معينة ووجد لتحقيق أهداف معينة؛ من أهم هذه الخصائص:

- مشروع اقتصادي ذو طبيعة اجتماعية: يقوم البنك بتمويل الفقراء القرويين، حيث كانت بدايته بتقديم قروض متناهية الصغر لهم دون ضمانات أو وثيقة تثبت الدين عليهم، فقط تقدم القروض ضمن مجموعات وتتكون المجموعة من خمسة أفراد على الأقل ليتطور عمله إلى عملية تمويل المشروعات الاستثمارية بمختلف صيغها؛ وهو ملك للفقراء من فئة أفقر الفقراء.

- التركيز على محو الفقر وعلى النساء كقوة للعمل: تعتبر أهدافه قاعدة لأهداف أجندة "الأجندة" الأهداف الإنمائية للألفية لأنه يهدف إلى التخلص من الفقر نهائيا مع حلول سنة 2030، بتقديم تسهيلات بنكية للرجال والنساء ممن يعانون الفقر المدقع وإخراجهم من فئة العاطلين عن العمل إلى قوة اقتصادية واجتماعية، من خلال تمكين المرأة باعتبارها المحور الأساسي في الأسرة لتحقيق أهداف التنمية.

- تجربة إبداعية مؤسسية قائمة على الشورى: فكرة الإبداع جاءت من عنوان كتاب محمد يونس "عالم بلا فقر"، فهو يسعى إلى تمويل الفقراء من طرف البنك ودون ضمانات، هم الوحيد القضاء على الفقر وليس تحقيق الربحية فقط، شعاره أنّ لكل مشكلة حل، والقائمين على البنك فقراء يسعون لحل مشاكلهم باقتراح برامج تجديدية للوصول إلى عالم بلا فقر.

III 3.1- تطور بنك غرامين:

بدأ بنك غرامين صغيرا للغاية ونما ببطء، غير أنه أثبت للعالم أنّ الفقراء يستحقون الثقة الائتمانية لدى مؤسسات التمويل وفي سنة 1984 بدأت العمليات الرسمية للبنك بتقديم قروض الإسكان والتي وصل حجمها إلى 650 ألف مسكن، وتعود الملكية لهذه البيوت للنساء أعضاء البنك؛ كما تمّ إقراض المجموعات المكوّنة من خمسة أعضاء بدل الفرد، وبالتالي يتعاون أعضاء المجموعة تضامنا، بالرغم من أنّ كل فرد مسؤول على سداد قرضه.

وفي سنة 1998 تعرضت بنغلاديش لأصعب فيضان في تاريخها، وانهار الاقتصاد في بنغلاديش، و تأثر أكثر من نصف أعضاء البنك وأكثر من 70% من فروعها بالفيضان؛ فكان رد فعل البنك هو تقديم برامج المساعدات الطارئة التي خففت من معاناة أعضاء البنك إلا أنّها وبحلول منتصف 1999 وجد البنك نفسه في حالة خطرة نتيجة ارتفاع الديون المتعثرة في الإقليم وخلال العاميين التاليين شارك أعضاء البنك في أنحاء البلاد في العمل المكثف لإعادة التفكير في عمليات البنك، من خلال تقوية المدخرات المودعة في البنك بما يساعد تحسين هيكل رأس المال الاحتياطي يستخدم في أوقات المشكلات الاقتصادية (يونس، عالم بلا فقر، المشروعات الاجتماعية ومستقبل الرأسمالية، 2009، صفحة 77)؛ والموضوع الثاني هو البحث عن كيفية توفير مرونة أكبر لمنتجاتهم وقروضهم، ومن تم منح المقترضين خيارات أكثر حول كيفية ووقت سداد القروض.

III - 4.1. التمويل الائتماني لدى بنك غرامين:

يسعى تقديم الائتمان في بنك غرامين إلى إخراج أفقر الفقراء من دوامة الفقر بتحسين مستواهم المعيشي وإعادة إدماجهم في المجتمع كقوة فاعلة، عن طريق تقديم قروض استثمارية لمشروعات إنتاجية وتحسين مستواهم التعليمي، وفق مجموعة البرامج التي تضمن لهم الاستمرارية في التحسن والتخلص من الفقر للأبد.

يهتم البنك بتنفيذ مجموعة كبيرة من البرامج، تهدف للقضاء على الفقر بشتى أنواعه، وهي مرتبطة بالأهداف الإنمائية المسطرة من هيئة الأمم المتحدة ، ومن أهم هذه البرامج نجد:

- **برنامج المتسولين الأعضاء:** صمم هذا البرنامج عام 2002 بتوفير قروض بدون فوائد لتدوير الأشياء الصغيرة على مسارات التسول، وقد تم حتى الآن تقديم ما قيمته 2.26 مليون دولار إلى 109.000 مقترض، حيث سدد المتسولون 85% من قروضهم في عام 2016، حيث نجد أنّ 18.909 متسول تركوا التسول وصاروا يعيشون أساسا كمتاجرين (Grameen Bank, 2016).

- **برنامج الإسكان:** إدراكا لأهميّة الإسكان قدم البنك برنامج قروض الإسكان في عام 1984 لتمكين المقترضين من بناء مأوى لهم، لأن ملكية المنزل تغذي الناس بشعور الأمن واحترام الذات، الذي يوفر بدوره نقطة انطلاق لتحقيق الازدهار الاقتصادي وتحسين الوضع الاجتماعي. ويبلغ الحد الأقصى لقرض الإسكان 25000 تكا (354 دولار) ومتوسط حجم القرض 166 دولارا أمريكيا لكل مقترض. ويبلغ سعر الفائدة 8% سنويا، ويتم السداد في مدة خمس سنوات؛ وخلال 2016 بلغت قيمة قروض الإسكان 3.23 مليون دولار أمريكي لبناء 5578 مسكنا، وبذلك يصل إجمالي عدد المنازل التي تم بناؤها بقروض الإسكان إلى 702,730 منزل منذ إنشائه (Grameen Bank, 2016, p. 13).

- **برنامج المنح الدراسية:** يقدم بنك غرامين منحا دراسية لأطفال أعضاء غرامين بنك لتخفيف القيود المالية على دفع المستحقات المدرسية وشراء الكتب ومستلزمات الدراسة، حيث تذهب نسبة 50% من المنح الدراسية للفتيات و 50% المتبقية لكل من الفتيان والفتيات على أساس الأداء العام؛ وقد تم تقديم منح لنحو 27 000 طفل سنة 2016 على مختلف مستويات

التعليم المدرسي، ويصل العدد الإجمالي للطلاب منذ بدء البرنامج إلى 743 293 طالبا بمبلغ 6.18 مليون دولار أمريكي (Grameen Bank, 2016, p. 24).

- **برنامج قروض التعليم العالي:** تم طرح برنامج قروض التعليم العالي في عام 1997، لفتح فرص للأطفال الموهوبين من المقترضين لمتابعة التعليم العالي في مجالات الطب والهندسة والزراعة وغيرها من برامج التعليم العالي في الدراسات العليا؛ وتحذف القروض إلى تغطية جميع النفقات التي يتكبدها الطلاب منذ البداية وحتى نهاية فترة الدراسة، وتغطي القروض رسوما لقبول ورسوم الدورات الدراسية والغذاء والمصاريف الأخرى ذات الصلة، ففي سنة 2016 تم إحصاء تقديم منح لـ 53645 طالبا يتابعون دورات في التخصصات في إطار هذا البرنامج، بمبلغ قدر بـ 51.1 دولار أمريكي (Grameen Bank, 2016, p. 19).

- **برنامج قروض المشاريع الصغيرة:** ويقدم البنك قروضا أكبر تسمى قروض المشاريع الصغيرة، إلى الأعضاء الذين يتحركون بسرعة في أعمالهم بسبب الخبرة أو لعوامل أخرى، ولتنشيط هذه الحركة لا يفرض البنك أي قيود على حجم القرض؛ وقد استفاد حتى سنة 2016 من قروض المشاريع الصغيرة 816.116.98 عضوا، وصرف 4.05 مليار دولار أمريكي، ويبلغ متوسط حجم القرض 443 دولارا أمريكيا، وأقصى حجم للقرض الواحد الذي تم الحصول عليه هو 52825 دولارا أمريكيا لتغذية الأسماك، وأعلاف الدواجن، وزراعة الأسماك، وأعمال الأسماك (Grameen Bank, 2016, p. 22)، أما الفئات الرئيسية الأخرى من الأنشطة الممولة من البنك في نفس الإطار نجد: محلات البقالة، والصيدلة، ومزارع الألبان، وسيارات للنقل

- **برنامج التأمين على الحياة:** وبموجب هذا البرنامج، تسدد جميع القروض المستحقة من صندوق التأمين في حال وفاة المقترض ويتم إنشاء صندوق التأمين مع الفوائد الناتجة عن طريق حساب التوفير التي أنشأتها ودائع المقترضين، وقد بلغ رصيد الودائع في إطار برنامج التأمين على القروض 149.46 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2016، وحتى ذلك التاريخ تم سداد القروض المستحقة والفائدة البالغة 72.87 مليون دولار المستحقة من 416.695 مقترض (Grameen Bank, 2016, p. 40).

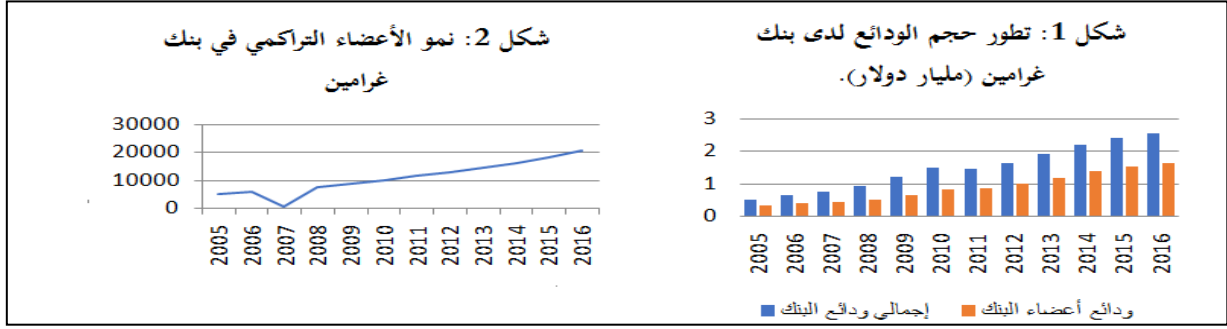
III 5.1. تقييم تجربة بنك غرامين:

إن من أهم عوامل نجاح بنك الفقراء منحه مبالغ جد صغيرة لتمويل مشاريع الفقراء، ويتم السداد خلال فترات قصيرة بأقساط أسبوعية، كما يسعى موظفو البنك إلى تحسين أعمالهم من خلال مراقبة وتدقيق كل عمليات البنك الائتمانية، ويتم تقييمها كل سنة للتحقق من أن أعضاء بنك غرامين قد تحسنت أحوالهم.

وصل عدد الفقراء المقترضين من بنك غرامين سنة 2014 أكثر من 8.64 مليون عضو وتمثل نسبة 96% منهم نساء حيث يمتلك الأعضاء ما يقدر بـ 62% من الودائع من إجمالي ودائع البنك في سنة 2014، وقد بلغت نسبة السداد في البنك 97% رغم أن البنك لا يطالب الأعضاء بالضمانات ولا يعاقب غير المسددين للقرض قانونيا، وقد قدم البنك منذ إنشائه أكثر من 6 مليار دولار، وحقق أرباحا منذ تأسيسه ما عدا سنة 1983 و 1991 و 1992 بسبب الظروف المناخية للبلاد (Grameen Bank, 2014)، وقد مكّن بنك غرامين من إنقاذ أكثر من نصف الأسر المقترضة من جحيم الفقر باحتيازها خط الفقر المدقع، ووفر فرص اقتصادية جديدة نتيجة لسهولة الحصول على قروض؛ وقد كان لتأجيل الزواج والإنجاب النتائج المباشرة لتمكين المرأة، إضافة إلى تحسن معدل بقاء الأطفال على قيد الحياة.

كما عرف البنك زيادة في عدد الأعضاء من سنة لأخرى وقد وصل إلى ما يقرب 9 ملايين عضو في 2016 مقسمين على مجموعات وصل عددها 1.37 مليون، كما أنّ عدد القرى تزايد بشكل كبير ليستقر عند 81395 وهو يمثل 97% من أراضي البلاد (Grameen Bank, 2014)، وهو ما يدل على أنّ الأفراد يتقنون في البنك مثلما يتقن فيهم لذا هناك زيادة

في نمو التراكمي للأعضاء، خاصة النساء منهم التي تمثل نسبتهم في الغالب 97%، وقد تعدى عدد الأعضاء سنة 2019 تسعة ملايين عضو بـ 200 ألف (Grameen Bank، 2019).



Source : Grameen Bank, Annual Report 2016.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك أيضا زيادة في إجمالي ودائع البنك التي تمثل نسبة 60% في المتوسط والتي هي ملك لأعضاء البنك الذين هم من الفقراء، وأن إجمالي ما يصرف من قروض وما يسترد في تزايد هو الآخر، وأن نتيجة موازنة البنك دائما موجبة أي أنّ هناك ربح حتى وإن انخفضت قيمته من فترة لأخرى وهي مرتبطة بالظروف الطبيعية في البلد، ففي سنة 2006 حقق البنك 20 مليون دولار كربح وفي سنة 2016 بلغ ربحه 17.74 مليون دولار، بينما لم يتجاوز الربح 0.31 مليون دولار سنة 2015 (Grameen Bank, 2016).

III - 2. سياسات ترقية التشغيل من خلال مؤسسات التمويل المصغر في الجزائر.

تعتبر البطالة أهم عامل في انتشار الفقر والفئات الهشة في الجزائر والتي نشأت بسبب الإصلاحات الاقتصادية، فكانت سياسات التشغيل ومكافحة البطالة جزءا أساسيا من سياسات الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من أجل توفير المستوى المعيشي اللائق للمواطن، لذا عمدت الدولة إلى إنشاء وكالات وبرامج هدفها تخفيض نسبة العاطلين عن العمل للتخفيف من نسبة الفقر المدقع في البلد، أي أنّ لم تركز على إنشاء مؤسسات التمويل المصغر بل هي برامج تهدف إلى ترقية التشغيل وامتصاص جزء من الطاقات العاطلة عن العمل.

III - 1.2. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

أنشأت سنة 1996 لتقليل من معدلات البطالة وفق نوعين من الأنشطة: المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة والتكوين لتدعيم إنشاء النشاطات، وهي موجهة لفئة الشباب البطال الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة وقد يصل إلى 40 سنة لمن يوفرون ثلاثة مناصب عمل على الأقل، ممن لديهم تأهيل مهني ومهارة في النشاط الممارس، حيث يساهم البطالون في إنشاء مشاريعهم بنسبة متفاوتة حسب مبلغ الاستثمار، ووفق نوعية التمويل المقدم (ثلاثي أم ثنائي). ولقد تمّ تفعيل آليات الاستثمار المصغر من أجل خلق مناصب شغل عن طريق تشجيع الراغبين في إنشاء نشاطات لأنفسهم، من طرف وكالة أو نساج والصندوق الوطني للبطالة من خلال (Agence Nationale de Soutien à L'emploi des Jeunes):

- تخفيض إسهام البطالين من 5% إلى 1% بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز 5 ملايين دينار، ومن 10% إلى 2% بالنسبة للاستثمارات التي تصل إلى 10 ملايين دينار؛

- توسيع الحد الأقصى لنسب الفوائد الميسرة على القروض البنكية، ليشمل كل النشاطات من بناء وأشغال عمومية والصناعات التحويلية والمياه؛

- تمديد فترة مؤجل دفع الفوائد بسنة واحدة، ومؤجل تسديد أصل القرض بثلاثة سنوات؛
- منح قرض إضافي دون فوائد بقيمة مليون دينار عند الاقتضاء، لتأجير محل يستغل كعيادة أو مكتب لشخصين على الأقل من حاملي الشهادة الجامعية؛
- منح قرض إضافي دون فوائد بقيمة 500000 دج عند الاقتضاء، لتأجير محل يستغل في النشاط المهني والاقتصادي أو لحيازة مركبة؛
- تخصيص حصة من العقود العمومية المحلية للمؤسسات المصغرة.

III - 2.2 . الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANJEM:

باعتبار القرض المصغر جزء لا يتجزأ سياسة الدولة لمحاربة البطالة والحد من الفقر بالحد من التهميش والإقصاء لدى فئة الشباب البطالين، تم إنشاء هذا الجهاز سنة 2004، حيث تسعى المؤسسة من تمكين الشباب من إطلاق مشاريع إنمائية منتجة للسلع والخدمات (باستثناء النشاطات التجارية). وعليه يحق لكل فرد فوق 18 سنة دون أي دخل ويملك مؤهلات وكفاءة تتلاءم مع المشروع أن يحصل على سلفة لتمويل نشاطه وفق أحد صيغ التمويل الثلاثة (مرسوم رئاسي رقم 11-133):

- تمويل ثنائي بسلفية بدون فوائد إذا لم يتجاوز المبلغ 30000 دج موجهة لاقتناء المواد الأولية، حيث تساهم الوكالة بـ 90% والمستفيد 10%؛
- تمويل ثنائي للمشاريع التي تتراوح بين 50000 دج و 100000 دج، يساهم المستفيد بنسبة 3%-5% والباقي من طرف الوكالة، وتكون نسبة الفوائد منخفضة كثيرا؛
- تمويل ثلاثي للمشاريع التي تفوق 100001 دج حتى 400000 دج، يساهم البنك بـ 70% بفوائد منخفضة إلى 80% أو 90%، ومساهمة المستفيد تكون بين 3%-5% أما الوكالة فبين 25%-27%؛
- أما مناطق الجنوب والهضاب العليا فتتخفف نسبة الفائدة إلى 5% من النسبة التجارية، وباقي المناطق 10% من النسبة التجارية (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر).

III - 3.2 . الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:

أنشأ هذا الصندوق سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي، لتخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقب عن تسريح العمال بسبب التعديل الهيكلي وتسريح العمال في إطار الإصلاحات الاقتصادية آنذاك، ليتطور بعدها ليخص كل من فقد عمله بصفة لا إرادية.

ويستفيد من خدمات الصندوق كل من تتراوح أعمارهم بين 30 إلى 50 سنة، بمزايا متعددة أهمها ارتفاع مبلغ الاستثمار إلى 10 ملايين دينار بعدما كان لا يتعدى 5 ملايين سنة 2004، وصار بإمكان النشطين توسيع إمكانات إنتاج السلع والخدمات. كما باشر الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في إرساء ميكانيزمات داخلية وبناء شراكة وطيدة مع وزارات ومؤسسات تعمل على تجسيد صلاحياته الجديدة، التي تكمن في الخدمات الموجهة لذوي المشاريع عبر المراكز المتخصصة، والمرافقة الشخصية طيلة مراحل إنشاء النشاط والتصديق على الخبرات المهنية والمساعدة على دراسة المشاريع المعروضة على لجان الانتقاء والاعتماد. وفيما يتعلق بمخاطر قروض الاستثمارات، تم إنشاء صندوق الضمان لمرافقة البنوك الشريكة واستيفاء الديون والفوائد المترتبة في حدود سبعين 70% (الامتيازات المالية)، علاوة على ذلك، خصص لصالح ذوي المشاريع المؤهلين امتيازات متمثلة في (Caisse Nationale d'Assurance Chômage):

-تخفيض نسب فوائد القروض البنكية؛

– تخفيض نسب الرسوم الجمركية؛

– الإعفاء الضريبي وشبه الضريبي؛

– الاستفادة من قرض غير مكافئ (بدون فائدة) ممنوح من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

IV – نماذج عالمية و وطنية في التمويل الإسلامي المصغر.

IV 4. تجربة مؤسسة أمانة اختيار في التمويل الإسلامي المصغر بماليزيا.

نشأت مؤسسة أمانة اختيار سنة 1987، كأمانة خاصة تحت عقد الأمانات سنة 1952، هدفها الرئيسي القضاء على الفقر وتحقيق النمو المستدام، من خلال تمكين الفئات الفقيرة من السكان من المشاريع الصغيرة للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل، وبالتالي تحقيق تكافؤ الفرص والحد من عدم المساواة؛ وهي أكبر مؤسسة للإقراض في ماليزيا (Amanah Ikhtiar Malaysia–Wief, 2012, p. 9)، تقدم المؤسسة قروض للأسر الفقيرة لتمويل الأنشطة المدرة للدخل، وتعمل غالبا مع النساء، مستمدة فكرة التمويل الصغير المخطط من بنك غرامين غير أن مؤسسة أمانة اختيار مبنية على الممارسة الإسلامية – بدلا من دفع أسعار الفائدة يقوم أعضاء المؤسسة بدفع "رسوم الخدمة"، ومؤسسة أمانة اختيار ليست بنك كبنك غرامين (Amanah Ikhtiar Malaysia–Wief, 2012, p. 8).

IV – 1.1. تقديم القروض لدى مؤسسة أمانة اختيار:

لتقديم القرض من المؤسسة للمتمول، لا بد أن يمر المقترض بمجموعة من الشروط والمراحل؛ بداية تتشكل مجموعة من 5 أشخاص من نفس الجنس لا يرتبطون بعلاقة أسرية، تخضع المجموعة للتدريب والتوجيه إجبارا لتعرف شروط القرض، ثم يخضع كل فرد منها لاختبار في نهاية التدريب، وبعدها تنضم المجموعة إلى المركز (يتكون المركز من 2-12 مجموعة ورئيس المركز وأمين السر وأمين الصندوق)؛ يجتمع أعضاء المركز كل أسبوع في مكان مناسب ويحضره موظفين من AIM، ويكون اللقاء لإجراء المعاملات وتقديم التسهيلات والمشورة للأعضاء العاملين (Amanah Ikhtiar Malaysia–Wief, 2012, p. 10).
تقديم الضمانات غير وارد في شروط تقديم القرض، لكن التضامن في المركز هو الضامن الاجتماعي الذي يتحمله الصندوق، وسداد القرض من الفرد هو مسؤولية جماعية لأعضاء للمركز، وأي تقصير من أحد أعضائها تقضى المجموعة من قروض جديدة، ويجب الالتزام بقواعد الحفاظ على البيئة، والمراقبة من طرف أعضاء المجموعة تسهل عمليات تسديد القرض وتخفيض تكاليف المعلومة للمركز.

IV – 2.1. مصادر تمويل مؤسسة أمانة اختيار (AIM):

تغطي مؤسسة AIM تكاليف عملياتها من خلال المصاريف الإدارية التي تأخذها نظير كل قرض تمنحه، وتتراوح المصاريف الإدارية التي تحصل عليها من 6-20 دولار وفقا لحجم القرض، كما تساهم الحكومات الولائية في تغطية النفقات الإدارية، وللتغلب على مشكل التمويل الذي يعترض المؤسسة من وقت لآخر تقوم المؤسسة بالاقتراض من رصيد الأعضاء بعد استئذانهم، وتستخدم أموالهم في استثمارات محددة لمدة محددة مقابل معدل ربح.

IV 3.1. برامج وقروض أمانة اختيار:

تقدم المؤسسة قروض للقراء لزيادة مداخيلهم، ويستفيد من القرض الأسر التي لا يتجاوز دخلها الشهري 285 رنجيت وتقسّم المؤسسة قروضها إلى ثلاث برامج، البرنامج 1 يمنح القرض لأول مرة للأسر السالف ذكرها أو متوسط دخل الفرد الشهري 75 رنجيت و يتراوح حجم القرض ما بين 1000 و 2000 رنجيت تسدد خلال 50 أسبوعا، وقرض البرنامج 2 يقدم إلى

المقترضين الذين سبق وأن سددوا قروضهم مرتين وارتفعت مداخيلهم إلى 600 رنجيت حيث بإمكانهم الاستفادة من قرض يتراوح ما بين 5000 و 9900 رنجيت لفترة سداد تبدأ من 15 غلى 50 أسبوعاً، أما برنامج القرض 3 فيقدم للقراء الذين لهم سجل جيد في الأداء وفي وقت السداد، وأصبح لديهم 25% من قيمة ممتلكاتهم و يصل حجم القرض في هذه الحالة إلى 10000 رنجيت (Amanah Ikhtiar Malaysia AIM، 2011)، كما أنه يمكن لأي فقير اقترض مسبقاً أن يحصل على قروض إضافية، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 1: أنواع القروض لمؤسسة أمانة اختيار.

بيان	فترة السداد	حدود القرض (رنجيت)	أنواع القروض	
الحد الأعلى لأول تمويل (عضو جديد) 3000 رنجيت ويمكن أن يزيد بـ 3000 رنجيت في المرات التالية	25-150 أسبوع	يصل إلى 19900	قرض 1 نوع 1	قروض اقتصادية
يمنح للعضو الذي تحصل على النوع 1 وله سجل جيد في الأداء، ويمكنه أن يحصل على 3000 رنجيت فأكثر	25-150 أسبوع	19900-6000	قرض 1 نوع 2	
تمويل فصلي قصير الأجل	50-100 أسبوع	5000	قرض 2	
التمويل يكون للأعضاء الذين نجحوا في إقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة	25-150 أسبوع	-20000 50000	قرض 3	
تغطية الأعضاء الذين فشلوا في مشاريعهم	25-150 أسبوع	5000-1000	قرض 4	
يمنح هذا القرض للعضو الذي حصل على القرض 1 ويريد أخذ قرض بغرض التعليم	25-150 أسبوع	يصل إلى 5000	قرض التعليم	قروض اجتماعية
يمنح للعضو الذي استفاد من القرض 1 النوع 1، ويأخذ هذا القرض من أجل البناء، أو استثمارات أخرى	25-150 أسبوع	10000-2000	قرض الإسكان	

Source : Amanah Ikhtiar Malaysia AIM, Annual Report 2011

IV - 4.1. دور أمانة اختيار في الحد من الفقر في ماليزيا:

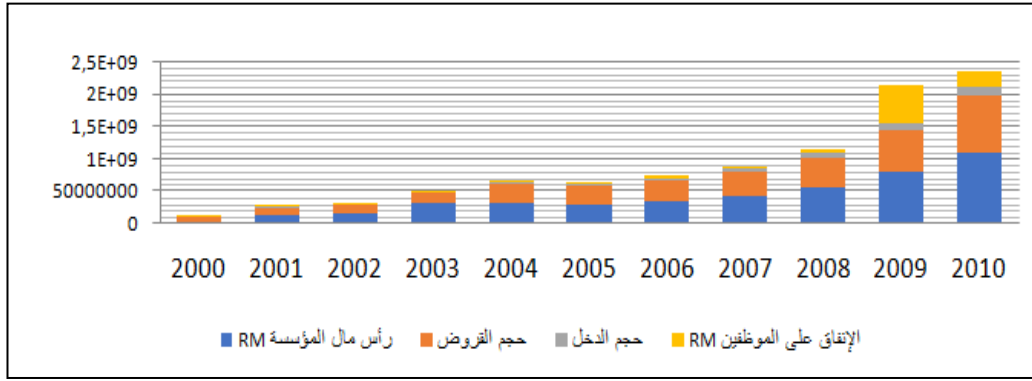
عملت المؤسسة على إخراج العديد من الملاويين عند نشأتها من دائرة الفقر (كانت بدايتها في ولاية سلانجور أين تكثرت فئة المسلمين الملاويين)، لتتوسع مشاريعها في جميع ولايات ماليزيا، حيث قامت بترقية 6300 مشروع صغير ليصبح مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، وهذا المخطط المهدف منه تمكين الفقراء من القيام بأنشطة اقتصادية قابلة للاستمرار، وقد ارتفع دخل الأسر الفقيرة وتمكن 95% من المشاركين في مشاريع المؤسسة من الخروج من خط الفقر، وفي ديسمبر 2014 تمت الموافقة على منح 1.97 مليار رنجيت كقروض إلى ما يقرب من 298.000 من رجال الأعمال لتوسيع مشاريعهم (SME Corporation، 2014).

وصل أعضاء أمانة اختيار 253631 عام 2010، وأصبح لديها أكثر من 87 فرعاً في البلاد؛ كما تزايد رأسمالها من سنة لأخرى رغم أنّ تمويلها برسوم القرض الإدارية ضئيلة جداً، ولكن نسبة السداد التي وصلت إلى 99.5% ونمو الاستثمارات هو سبب نمو رأسمالها بالإضافة للمساعدات الحكومية والهياكل غير الحكومية، وهذا ما أدى إلى ارتفاع نسبة المستفيدين من

القروض المصغرة من 2.14 مليون رنجيت سنة 1991، إلى 89.9 مليون رنجيت سنة 2010 (Amanah Ikhtiar Malaysia AIM، 2011).

مست القروض الممنوحة جميع القطاعات وكل النشاطات التي يشغلها الفقراء، حيث تحصل 52% من قروض المؤسسة صغار تجار التجزئة والمنتجات المحلية والمنتجات اليدوية، و22% موجهة للمزارعين، و11% لمربي الحيوانات وأنشطة أخرى (Amanah Ikhtiar Malaysia AIM، 2011)؛ وتساهم المؤسسة في دفع نفقات غير مستردة، كتكاليف العلاج التي وصلت 31.275 مليون رنجيت في الفترة الممتدة بين 2000-2011، كما دفعت تكاليف الحج للفقراء المسلمين في الفترة بين 2006-2011 وقدرت مصاريفها 440100 رنجيت (Amanah Ikhtiar Malaysia AIM، 2011).

شكل 3: تطور رأس مال مؤسسة أمانة اختيار و حجم القروض و الدخل



Source : Amanah Ikhtiar Malaysia AIM, Annual Report 2012

قامت مؤسسة أمانة اختيار بتطوير رأس مالها رغم الأزمة المالية العالمية التي مست جنوب شرق آسيا، إلا أن البحث عن الحلول التي اتخذتها الدولة للخروج من الأزمة، ساعد المؤسسات غير الحكومية من تخطي الأزمة، لأنها قامت بتمويل المؤسسة حتى لا يتوقف دعمها للفقراء، ومن الجدول نرى أنّ عدد الأعضاء في تزايد مستمر، وكذلك زاد حجم دخل المؤسسة الذي انعكس على زيادة دخول الأفراد بشكل مضاعف، فقد كان الفرق في الدخل سنة 1998 بـ 78 رنجيت ليصل سنة 2009 إلى 2160 رنجيت، وقد ساهمت في ارتفاع المشاريع المتناهية الصغر لأن تصير مؤسسات صغيرة ومتوسطة، ووصل عددها إلى 6000 مؤسسة سنة 2012 (Amanah Ikhtiar Malaysia-Wief, 2012).

IV - 2. تجربة صندوق الزكاة الجزائري في القروض الحسنة.

إن تجربة تطبيق الزكاة في الجزائر تجربة حديثة والفترة المدروسة قصيرة نسبياً، خاصة إذا ما قورنت بتجارب الدول الإسلامية الرائدة في مجال مؤسسية الزكاة، وهذا ما يجعل من الحكم على أداء هذا الصندوق تحصيلاً وتوزيعاً صعباً وغير عادل، وعليه ف إن عملية تقييم صندوق الزكاة خلال عشرية من الزمن يتم من خلال الوقوف على إنجازاته، مع معرفة الظروف والأوضاع التي كانت عائقاً أمامه في أداء وظيفته وتحقيق أهدافه للوصول إلى حلول لها.

IV - 1.2. استثمار أموال صندوق الزكاة الجزائري:

يستخدم مفهوم استثمار أموال الزكاة لدى صندوق الزكاة الجزائري مرادف للقروض المصغرة الحسنة فقط، فلا يقوم بباقي أصناف التمويل المصغر الإسلامي الأخرى؛ وقد عرفت حصيلة القروض الحسنة المقدمة زيادة منذ نشأتها تحللها انخفاض كبير من

فترة لأخرى خاصة سنة 2012، ويرجع ذلك لضعف حصيلة الزكاة من جهة وبسبب عدم تسديد الأقساط المستحقة من جهة ثانية، الأمر الذي جعل صندوق الزكاة يبحث عن سبل لتغطية العجز في التسديد، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 2 : تطور عدد المستفيدين من القروض الحسنة.

السنة	عدد الطلبات	عدد المستفيدين	% نسبة التغطية
2003	7	7	100
2004	1193	186	15.6
2005	1786	516	28.9
2006	2167	731	33.7
2007	1855	814	43.8
2008	1951	654	33.5
2009	2073	716	34.5
2010	2602	858	33
2011	3447	1125	32.6
2012	5077	1338	26.3
2013	6439	1311	20.36
المجموع	22158	6945	31.3

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، مديرية الأوقاف والزكاة والحج والعمرة، إحصائيات صندوق الزكاة.

يبين الجدول تطور إيجابي في القروض الحسنة الممنوحة وزيادتها على العموم، حيث ارتفع من 7 قروض سنة 2003 إلى 186 قرض سنة 2004، ليتضاعف عدد القروض الممنوحة خلال السنوات التالية إلى غاية سنة 2007، ثم انخفاض نسبي سنة 2008 و2009 و2010، ليعاود الارتفاع حتى وصل إلى 2013 وهي آخر سنة لتقدم القروض.

وعلى الرغم من التزايد الملاحظ على مدى أغلب السنوات في الفترة المدروسة، إلا أن نسبة تغطية الصندوق للطلبات المقدمة في إطار التمويل بالقرض الحسن تعد الأقل على الإطلاق، حيث لم تتجاوز هذه النسبة معدل 31%، وهو ما قد يرجع إلى كثرة الطلبات المقدمة من طرف هذه الشريحة من مستحقي الزكاة، مع محدودية الموارد المخصصة لذلك.

وعلى كل حال، فإن المخاطر التي صاحبت عمليات الاستثمار بالقرض الحسن في إطار صندوق زكاة الجزائر، وخاصة عدم استرداد مبالغ كبيرة خصصت لهذا الغرض، مع تباين معطيات القرض الحسن، وأرقامه المسجلة على مستوى الوزارة أو مديرياتها الفرعية، والمعطيات المقدرة لدى بنك البركة الجزائري، كل هذه العوامل جعلت الوزارة الوصية تجمد هذه العمليات مؤقتا لغرض تصفيتها ومعالجة التداخل فيها.

IV - 2.2 . تمويل المشاريع الاستثمارية بالقروض الحسنة في صندوق الزكاة الجزائري.

يهدف التمويل بالقرض الحسن إلى ترقية النمو الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تفعيل النشاطات الإنتاجية بكل أصنافها (خاصة والمنتوج الحرفي)، ومحاربة تمهيش فئة القادرين عن العمل بالدعم الذي يركز للاتكال على الذات والنفس "روح المبادرة الذاتية"؛ لهذا قام صندوق الزكاة الجزائري باستحداث هذا النوع من التمويل الإسلامي المصغر، الذي يوفر خدمات مالية تتماشى مع احتياجات الأفراد غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي، ووفقا للمعتقدات الشرعية الإسلامية (بدون فوائد) وهم فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف وغير المستقر.

IV - 1.2.2 . أصناف المشاريع الممولة من صندوق الزكاة الجزائري:

بغية تفعيل دور الزكاة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وبناء على فكرة "لا نعطيها ليقى فقيرا، إنما ليصبح مركزيا" ، ومن أجل أن يكون صندوق الزكاة مميزا من حيث تطبيقاته، خاصة ما تعلق بدعم مشاريع تشغيل الشباب والبطالين، قام صندوق الزكاة الجزائري بتوقيع اتفاقية تعاون مع بنك البركة الجزائري، أساسها أن يكون بنك البركة وكيفا تقنيا في مجال استثمار أموال الزكاة، وهو ما اصطلح على تسميته "صندوق استثمار أموال الزكاة (وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 22-24 سبتمبر 2012)، الذي يقدم مجموعة من التمويلات الآتية:(وزارة الشؤون الدينية والأوقاف،2004)

- تمويل مشاريع دعم وتشغيل الشباب؛
- تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛
- تمويل المشاريع المصغرة؛
- دعم المشاريع المصغرة المضمونة لدى صندوق ضمان القروض (التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)؛
- مساعدة المؤسسات الغارمة على الانتعاش؛
- إنشاء شركات بين صندوق استثمار أموال الزكاة وبنك البركة الجزائري..

IV - 2.2.2. مساهمة القرض الحسن في تمويل التنمية من خلال المستهدفين:

يتم صرف الزكاة في الجزائر وفق مبدأ محلية الزكاة مما يساعد على إحداث تنمية محلية؛ فتخصيص 37.5% من حصيله الزكاة لتنمية الحصيله الزكوية عن طريق توزيعها بشكل قروض بدون فوائد لفائدة الشباب، يساعد هؤلاء الشباب على الخروج من دائرة الفقر ويوفر لهم منصب عمل دائم لهم ولمن يشغلونه معهم، فتحسن الأوضاع الاقتصادية لهم وحتى الاجتماعية، و يخلق نوع من زيادة الطلب الذي يشجع على زيادة الإنتاج وعليه زيادة النمو الاقتصادي في البلد.

IV - 3.2.2. مساهمة القرض الحسن في تنويع الأنشطة الاقتصادية:

تسهم القروض التي يقدمها صندوق الزكاة الجزائري في خلق مناصب شغل، مما يؤدي إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها أن تضفي دينامية على الاقتصاد الوطني، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 3: الأنشطة الممولة بالقرض الحسن حسب القطاعات لسنة 2012.

القطاعات	عدد المشاريع الممولة	المبلغ الكلي	النسبة مقارنة بالمبلغ الإجمالي %
الخدمات	1331	261 861 981.26	34
الفلاحة	506	119 348 107.61	16
التجارة	570	116 907 648.47	16
الإنتاج	712	114 502 667.19	15
الصناعة التقليدية	501	93 655 850.38	21
الصناعة	328	55 954 098.89	08
المجموع	4047	762 230 353.80	100

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، صندوق الزكاة، الصالون الوطني للقرض الحسن تحت عنوان: "الزكاة فريضة شرعية برؤية عصرية"، قصر المعارض بالجزائر، 22-24 سبتمبر 2012.

يتضح من الجدول أنّ قطاع الخدمات هو القطاع المهيمن على عدد المشاريع الممولة بنسبة 34%، يليه قطاع الصناعات التقليدية بـ 21%، بينما قطاع الفلاحة بـ 16% وقطاع الصناعة بـ 8%؛ وهي نسب ضئيلة لقطاعات مهمة يمكنها زيادة الطلب الكلي وزيادة الإنتاج مقارنة مع قطاع الخدمات؛ لكن على العموم الاهتمام بالقطاع الحرفي والمهن الحرة يدر إيرادات نقدية تخفف من الضغوط على الموازنة العامة للدولة، خاصة وأنها تخفف من البطالة وتخلق مناصب شغل أقل تكلفة من البرامج الوطنية الممولة من طرف ميزانية الدولة، علماً أنّه كلما زادت حجم حصيلة الصندوق كلما تمكن من خلق مناصب شغل إضافية ويكون له بذلك دور كبير في معالجة مشكلة الفقر والبطالة.

V - مقارنة بين تطبيقات التمويل المصغر والتمويل الإسلامي المصغر.

يشير مفهوم التمويل الأصغر إلى الخدمات المالية المقدمة للفقراء سواء كانت تمويل مشروعات صغيرة بالقروض أو تقديم خدمات مالية أخرى مثل: التأمين، الادخار، تحويل الأموال... الخ؛ أما التمويل الأصغر الإسلامي فإنه يشير إلى تقديم تمويل عيني أو نقدي للفقراء أو تقديم خدمات مالية أخرى مثل: التأمين، الادخار، تحويل الأموال... الخ، بصيغ تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية، لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

V -1. أوجه التشابه بين التمويل المصغر والتمويل الإسلامي المصغر.

أوجه الاختلاف عديدة بين صيغتي التمويل، أما أوجه التشابه فهي محدودة، وهذا ما سنعرضه في هذا العنصر.

V 1.1. الحد من الفقر والفقر المدقع:

بالنظر للمفهوم السابق نجد أن هناك اتفاق بين التمويل التقليدي الأصغر والتمويل الأصغر الإسلامي، في أن كلاهما يهدف لمساعدة الفقراء وإخراجهم من براثن الفقر والمساهمة في التنمية؛ وخلال التجريبتين نجد أن معدل الفقر في بنغلاديش انخفض من 48.9% سنة 2000 إلى 23.2% سنة 2016 وانخفضت نسبة الفقر المدقع من 34.3% إلى 12.9% خلال نفس الفترة؛ أما ماليزيا فقد انخفض معدل الفقر من 52.4% سنة 1970 إلى 5.5% سنة 2000 ثم إلى أقل من 2% عام 2016، أي أنّ عدد الفقراء انخفض أكثر من ثلاثة أضعاف خلال ثلاثون سنة، وهذا يدل على فعالية التمويل المصغر في الحد من الفقر، وإعادة تدوير الثروة والدخل بين أفراد المجتمع.

V 2.1. تحقيق التنمية البشرية المستدامة من خلال برامج التعليم:

تتفق صيغتي التمويل أيضا في تحقيق التنمية البشرية المستدامة وتحسين معدلاتها، من تغذية وصحة وتعليم والحفاظ على البيئة، وتوطين قيمة الأفراد وتمكينهم من حقوقهم، وكذلك تمكين المرأة التي هضمت حقوقها في الدول النامية، والأکید في وجه الشبه هو تعميم التعليم وتحسين مستوى الفقراء وأهاليهم، لأنّ هذا ما يؤهلهم للحفاظ على مصادر التمويل المصغر واستثماره بالطرق السليمة لكي تزداد ثرواتهم، ولتحسين مستوى معيشتهم.

ومن خلال عرضنا للتجريبتين رأينا أنّ كلا التجريبتين أعطت اهتماما كبيرا للتعليم وتعميمه، فبنغلاديش أنشأت برنامجين واحد خاص بالمنح الدراسية لطلبة التعليم المدرسي والثانوي، حيث تمّ تقديم قروض لـ 27000 طفل سنة 2016، والبرنامج الآخر خاص بقروض التعليم العالي؛ وفي ماليزيا نجد أنّ الدولة أعطت اهتماما كبيرا بتنمية رأس المال البشري من خلال التشجيع على التعلم، ومؤسسات تقدم التمويلات للطلبة المحتاجين فأمانة اختيار تقدم قروض تصل إلى 5000 رنجيت تقدر فترة السداد لهذا القرض بـ 25-150 أسبوع، أما مؤسسة الزكاة لسلاجور بماليزيا فقد وصل عدد المساعدات بما في مجال التعليم إلى 161 973 348 رنجيت ماليزي، كما أنّها سطرت برنامجا للتنمية التعليمية يشمل تقديم منح دراسية ومساعدات لتوفير المستلزمات الدراسية وإقامة ورشات لتنمية المهارات وبرامج الدعوة والرفع من المستوى العلمي.

V - 2. أوجه الاختلاف بين التمويل المصغر والتمويل الإسلامي المصغر.

رأينا أنّ وجه التشابه هو الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، ولكن الاختلاف يكمن في الوسيلة أو الطريقة التي يتم بها تقديم التمويل لتحقيق تلك الغايات، فحسب الشريعة الإسلامية فإن التمويل يمكن أن يكون عيني أو نقدي بصيغ تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق ضوابط شرعية حتى يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أما التمويل التقليدي فيقدم القروض والخدمات المالية الأخرى حسب نظام الفائدة ولا يشترط خضوع معاملاته لمبادئ وأحكام الشريعة

V 1.2 . عمليات التمويل:

تعتمد كل المؤسسات من أجل القيام بالأعمال إلى الأموال، والتي يمكن توفيرها بطرق مثل: إصدار الأسهم أو القروض- السندات- والقروض من المؤسسات المالية الأخرى، كما يمكن الحصول على الأموال من مصادر أخرى مثل التبرعات والهبات أو بقروض منخفضة الفوائد؛ وبنفس الطريقة تعتمد مؤسسات التمويل المصغر والإسلامي المصغر على الأموال، لكن كل بطريقة مختلفة. يعتمد كل من التمويل المصغر والتمويل الإسلامي المصغر على مصادر للأموال، وغالبا ما تتكوّن من صندوق خارجي ومدخرات الأفراد وبعض المصادر الأخرى، فالتمويل المصغر التقليدي بالإضافة لما ذكر سابقا يعتمد على مصادر التمويل الخارجي للحكومات وللهيئات الدولية التي غالبا ما تفرض شروطها على المؤسسة المقرضة، وهي تسعى لتحقيق الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة، أي أنّها تسعى إلى تحسين مؤشرات التنمية دون التحقق من الأوضاع الاجتماعية للفقراء؛ وهذا ما نجده في تجربة بنغلاديش التي تسيطر على معظم مشاريعها هيئة الأمم المتحدة ومجموعة المؤسسات التابعة لها.

أما التمويل الإسلامي المصغر فيعتمد على التبرعات والتمويل الخارجي للمؤسسات الإسلامية الخيرية، مع مؤسسات الدولة، وبالتالي مساعيها تخليص الفقراء من البؤس والحرمان، دون التوكيد على المؤشرات الحسابية، لأن الهيئات الخيرية عملها مباشر مع المجتمع المدني وبالتالي تضمن التكافل والاستقرار الاجتماعي لأفراد المجتمع؛ أما مؤسسات الدولة فتضمن الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي في البلد؛ وقد رأينا في مشروع أمانة اختيار تمويلها غالبا يكون من الحكومة سواء بتقديم قروض دون فوائد أو بضمانات وقروض حكومية أو من طرف مؤسسات التنمية الرسمية (مؤسسات المجتمع المدني)، أو من خلال اعتمادات تقدمها الولايات للمؤسسة؛ ومؤسسة الزكاة مصدر التمويل هو الزكاة والصدقات.

وعن طريقة التمويل نجد التوزيع غير القانوني للقروض المصغرة أدى إلى تشجيع الإفراط في الاستهلاك والذي بدوره أصبح واحدا من المصادر الهامة للعجز عن السداد في التمويل المصغر التقليدي وارتفاع مستويات الفقر بدلا من تقليصها؛ وبغض النظر عن ذلك، تحميل فائدة ثابتة بشكل عام وبمعدلات مرتفعة بشكل غير معقول وقف عقبة أمام نجاح محاولات التخفيف من وطأة الفقر. ففي بنك غرامين يوجد أربعة أشكال من أسعار الفائدة، سعر فائدة 20% للقروض المدرة للدخل وهي للقروض العام و8% للقروض السكنية، 5% لقروض الطلاب، و 0% (بدون فوائد) للقروض للأعضاء المتسولين (يونس، عالم بلا فقر، المشروعات الاجتماعية ومستقبل الرأسمالية، 2009).

والتمويل الإسلامي المصغر لا يعتمد على سعر الفائدة لأنّ الربا حرام في التشريع الإسلامي، كما أنّه لا يشجع على تفشي المضاربة التي تولّد الاستغلال، لكنه يشجع الاستثمارات التي يتم فيها تقاسم المخاطر بالمساواة على أساس الأصول الفعلية، لذا يعتمد على صيغ التمويل المبنية على المراجعة والمشاركة والمضاربة وأنواع البيوع، فالمؤسسات المالية الإسلامية المصغرة لأنماط التمويل المطابقة للشريعة الإسلامية قائمة على مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة وتحريم الربا، وهذا ما يسفر عن نتائج أفضل من حيث محاربة الفقر

V - 2.2 . طريقة التعامل مع المقترضين

بما أنّ التمويل المصغر مبني على تقديم القروض دون ضمانات، فإنّ الضامن في هذه الحالة هو المجموعة التي يمكنها الحصول على القروض من المركز، فتكون المجموعة ضامن للفرد والمركز هو الضامن للمجموعة، وبالتالي يكثر الضغط على الفرد الذي لا يسدد وقد يصل إلى التهديد والظلم في حال فشل مشروعه، لأنّ المجموعة هي التي ستتحمّل تبعات فشله حتى تتمكن من الحصول على القروض في المستقبل؛ والأفراد لا يخضعون لعمليات التدريب قبل الحصول على القروض.

وفي التمويل الإسلامي المصغر يخضع الأفراد إلى فترة تدريبية مكثفة لتكون السبيل لنجاح أي مشروع، تم تعطى القروض وباقي الخدمات للأفراد في إطار المجموعة والمركز، كما يشجع التمويل الإسلامي على التمويل الجماعي بإعطاء القرض للزوج مع مجموعة من الرجال والزوجة ضمن مجموعة من النساء، وبذلك يكونا ضامنين لبعضهما البعض؛ فتسود المحبة بين المجموعة لوجود الرابط الأسري والأخلاقي الذي هو من شعائر الإسلام.

V - 3.2. المرأة والأسرة بين التمويل المصغر والتمويل الإسلامي المصغر:

أكثر من نصف عملاء مؤسسات التمويل الأصغر هن من النساء، وتتنافس مؤسسات التمويل الأصغر فيما بينها لتقديم خدمات مالية للنساء ويتم الإشادة بالمؤسسات التي تقدم خدماتها المالية للمرأة، خاصة النساء الريفيات في المجتمعات التي تعاني من الفصل بين الجنسين؛ ومن ضمن فوائد التمويل الأصغر التي يمكن تحقيقها هو تمكين المرأة، فرغبة الأمم المتحدة -والهيئات الدولية التابعة لها خاصة صندوق النقد الدولي- على توصيل الخدمات المالية إلى المرأة الريفية له مغزى خاص في مجتمعات تفصل بين الرجال والنساء، حتى لا تضيع حقوق المرأة بتبعيتها للرجال، ولإثبات ذاتها في مثل هذه المجتمعات بتمكينها حتى سياسياً. كما تظهر الدراسات حسب الأمم المتحدة أن المرأة المقترضة كانت أكثر التزاماً وجدية من الرجل، لهذا يجب التركيز على المرأة أكثر من الرجل في برامج التمويل الأصغر، ويعتقد أن هناك علاقة قوية بين تمكين المرأة وتحسين رفاهيتها وانعكاس ذلك على أفراد الأسرة مثل الأطفال (Ajaz، 2008)، حيث بلغ عدد النساء العضوات في بنك غرامين بين 96%-97% من مجموع الأعضاء، لأنّ البنك يشجع النساء على التكفل بأسرهن والعمل من أجل تحقيق الكفاية لدى الأسرة والعيش الكريم. أما في الجانب الإسلامي، فهناك فهم خاطئ مؤداه أن التمويل الإسلامي يخلو إلى حد ما من أي مزايا بالنسبة للنساء وأنهن لا يستطعن العمل وامتلاك المال، وهذا محض فرية هي أبعد ما تكون عن الحقيقة والواقع، فقد أقر الإسلام حق المرأة في الملكية المستقلة قبل الأنظمة القانونية الأخرى بقرون عديدة، فالمرأة المسلمة مدعوة إلى الادخار والاستثمار وتحسين أوضاعها كالرجال تماماً، كما أنها تتمتع أيضاً بالقدرة على الوصول والحصول على المنتجات.

لذا نجد أنه من ضمن فوائد التمويل الأصغر التي يمكن تحقيقها في المجتمعات الإسلامية تمكين المرأة المسلمة بصيغة مغايرة للتمويل التقليدي المصغر، فبينما يشاد بقدرة مؤسسات التمويل الأصغر على تقديم الخدمات المالية للنساء الريفيات في المجتمعات التي تعاني من الفصل الجنسي، فإن التعامل مع المرأة المسلمة يعتبر قضية حساسة عادة ما تثير اتهامات بالتدخل في النوااميس الاجتماعية، وتسعى بعض مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي إلى التغلب على ذلك من خلال تحويل تركيزهم من "تمكين المرأة" إلى "تمكين الأسرة" (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2008).

للإشارة فقد أجرى بعض الباحثين (Mohamed، Tammili، و Terano، 2018) دراسة إحصائية نشرت من قبل المركز الكندي للعلوم والتعليم تؤكد على أنّ نسبة الاستثمار والادخار لدى المجموعات "السحابية" الممولة من طرف مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا، تكون مرتفعة لدى الأزواج أكثر من غير المتزوجين وتزيد أكثر كلما تحسّن المستوى التعليمي لهم و توصلت الدراسة إلى أن المتزوجين الذين تتراوح أعمارهم بين 41-50 سنة أبحح المتلقين للقروض الصغيرة مقارنة بالمستفيدين منفردين أو أصغر سناً، ويرجع ذلك إلى تجاربهم وروح الفريق الجيدة أثناء عملهم معاً لتحسين أعمالهم، كما ذكرت أيضاً أن المتزوجين كانوا أكثر فعالية في التعامل مع

القروض الصغيرة الخاصة بهم، فكانت هناك تغييرات إيجابية في قدرات الأسرة على الكسب، والقدرة على السداد في الموعد المحدد وتحسين الرفاه وسبل العيش، وقد أفادت الدراسة إلى أن برنامج الائتمانات الصغيرة التابع لـ AIM له تأثير إيجابي على دخل الأسرة والتخفيف من وطأة الفقر.

V - 4.2. برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية:

يهتم التمويل المصغر بتغيير الأفراد وفق أساليب حياة التحضر بالتركيز على أخلاقيات العصرية، من أجل الخروج من بيئة أفراد وحشيين إلى أفراد متعلمين مشبعين بثقافة التحرر ودون قيود وهو ما يعرف بالعلمانية؛ ومن الناحية الاقتصادية يشجع التمويل المصغر على الاشتغال في كافة القطاعات الإنتاجية التي دخل على الأسرة ويكفل مستوى معيشي الكفاية. ويهتم التمويل الإسلامي المصغر بالبرامج الدينية بما في ذلك الاهتمام بسلوك الأفراد والأخلاق الاجتماعية، لأنها تضمن عدم تعدي الأفراد على حقوق الآخرين ويشجع على التكافل الاجتماعي بين أفراد المجموعة والمركز؛ وعن برامج التنمية الاقتصادية فإن التمويل الإسلامي المصغر يسعى للتركيز على المشاريع الإنمائية المختلفة وفي كل القطاعات، خاصة القطاع الحرفي والزراعة لأنها تحقق الاكتفاء الغذائي ولا تكلف أموال ضخمة بينما تدر أموال على أصحابها، وهذا ما يتماشى مع الشريعة الإسلامية.

VI - الطريقة والأدوات.

تلوحت هذه الدراسة عرض الإطار المفاهيمي لكل من التمويل المصغر و التمويل الإسلامي المصغر ثم عرضنا لنماذج رائدة في تطبيق التمويل المصغر التقليدي من خلال عرض كل من تجرقتغرامين بنك وكذا عرض التجارب الجزائرية الرسمية في مكافحة البطالة و الفقر عن طريق القروض الصغيرة، و انتقلنا بعدها إلى تقديم نماذج عن التمويل الإسلامي المصغر من خلال عرض تجربة مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا، وكذا عرض تجربة صندوق الزكاة الجزائري في باب القرض الحسن. و هذا من خلال اتباع المنهج المقارن الذي يهدف إلى تحديد نقاط التشابه و الاختلاف بين التمويل المصغر و التمويل الإسلامي المصغر، من أجل تحليل دور كل منهما في مكافحة الفقر و خاصة في البلدان النامية اليوم و التي أغلبها دول إسلامية ودراسة مساهمة كل منهما في تعزيز الشمول المالي و خاصة لأولئك المستبعدين من أساليب التمويل المعهودة.

VII - النتائج و مناقشتها.

بعد الوقوف على أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالتمويل المصغر و التمويل الإسلامي المصغر، قامت الدراسة بالتعرض لتجارب مختلفة وطنية و عالمية في تطبيق كل من التمويل المصغر ممثلا في تجربة كل من غرامين بنك، و مختلف السياسات الرامية إلى ترقية التشغيل من خلال القرض المصغر في الجزائر في الجزائر، وكذا تجربة مؤسسة أمانة اختيار و صندوق الزكاة الجزائري في النموذج التمويلي الإسلامي المصغر، توصلت الدراسة لتحديد أهم نقاط التشابه و الاختلاف بين هاذين الأسلوبين التنمويين وعلى ضوء هذا العرض تمكنت من التوصل إلى أن كل من التمويل المصغر و التمويل الإسلامي المصغر يسعيان إلى الحد من الفقر و إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع من خلال الاعتماد على تنمية العنصر البشري و تعليمه، وكذا توفير المستلزمات الإنتاجية البسيطة لإقامة الورشات والوحدات الحرفية البسيطة، حتى يتمكن الفقراء من إعالة أنفسهم و عائلاتهم بجهودهم الخاصة. إلا أن قطاع التمويل الإسلامي المصغر يتميز بمؤهلات تمكنه من زيادة مساهمته وذلك من خلال زيادة شمول الخدمات المالية لفئات جديدة لا يتطرق إليها التمويل المصغر، كما أنه يجتهد في ربط تمويلاته ونشاطه بالاقتصاد الحقيقي ومبدأ تقاسم

المخاطر في المنتجات التي يقدمها ، فضلا عن تحريم المضاربات المالية، مما يعني أن المخاطر التي تحيط به أقل مقارنة بالتمويل المصرفي، و تعدد الأدوات الاستثمارية الإسلامية المكن استخدامها في المصارف الإسلامية. هذا و تتميز مؤسسات التمويل الإسلامي المصرف عن مؤسسات التمويل المصرف بإمكانية الاستفادة من رأس المال الاجتماعي المنبثق من القيم الإسلامية الداعية إلى الصدقة و التبرع كصناديق الزكاة، و مؤسسات الوقف و غيرها، و هو ما يتطلب تكاتف الجهود من قبل الجهات المرتبطة بهذا القطاع من حكومات و بنوك و مؤسسات تمويل قائمة، بالإضافة إلى دور منظمات المجتمع المدني و الجمعيات الأهلية وغيرها في سبيل تطوير التمويل المصرف عموما و التمويل الإسلامي المصرف بصفة خاصة، نظرا لتزايد الطلب على خدمات هذا الأخير في الآونة الأخيرة على المستويين المحلي و الدولي، مع أولوية تطوير أساليب وصيغ هذا التمويل بصفة خاصة حتى تتمكن من تلبية هذه الاحتياجات من ناحية، مع ضرورة تنويع و منتجاته وخدماته لأجل تعزيز الشمولية المالية من ناحية أخرى.

VIII - الخلاصة.

يشكل التمويل المصرف حاليا موضوع الساعة من خلال العديد من الدراسات والبحوث والمناقشات، لما يكتسبه من أهمية في تنمية الاقتصاد من خلال المشاريع الصغيرة و متناهية الصغر، فلقد أتاح استخدام الخدمات المالية الصغيرة لصالح النساء والرجال الفقراء من خلال مبادرات القروض المصغرة فرصة لزيادة وتنويع دخولهم وتكوين موارد بشرية اجتماعية و اقتصادية و بالتالي التحسين من مستوى معيشتهم بالإضافة إلى أنه سمح لهم بإيجاد أماكن آمنة لتوظيف مدخراتهم مما منحهم حماية معتبرة ضد الأزمات التي قد تلم بهم، كما استعملت تجارب التمويل الأصغر الإسلامية اليوم القرض الحسن، و المراجعة والمشاركة كآليات أساسية، واستطاعت بفضل بعض برامج التمويل المصرف الإسلامي أيضا استغلال أموال الوقف والصدقات والزكاة في مساعيها الرامية للقضاء على الفقر والبطالة وتعزيز الشمول المالي.

ومن خلال استعراض نماذج لأهم التجارب الرائدة في هذا المجال يمكن القول أن نجاح أي ممارسات للتمويل المصرف يستدعي تبني نموذج قائم على مراعاة ظروف الزمان و المكان وخصوصية كل تجربة، مع ضرورة التأكيد على عدد من التوصيات الأساسية كالتالي من أهمها:

- الاستفادة من التجارب الناجحة لكل من التمويل المصرف و التمويل الإسلامي المصرف، لأجل تحديد المشاكل وطرق تجاوزها وكذا تبني الأساليب الأكثر نجاعة و فعالية في كلا النموذجين للاستفادة من عوامل نجاحها.
- ضرورة العمل على تطبيق التمويل الإسلامي المصرف ضمن مؤسسات التمويل المصرف من خلال فتح شبايك للتمويل الإسلامي، فضلا عن العمل على فتح فروع متخصصة بالإقراض المصرف الإسلامي.
- الرفع من كفاءة و قدرات العاملين في مجال التمويل الإسلامي وتنوعيتهم بأهمية و جدوى صيغ التمويل الإسلامي المصرف، مع تطبيق أفضل الممارسات في هذا المجال.
- ضرورة تفعيل جميع أدوات التمويل المصرف الإسلامية وعدم التركيز على أدوات محدودة، وذلك من أجل توسيع مظلة سقوفات التمويل الإسلامي، مع ضرورة الاستفادة من التكنولوجيا والأفكار والتقنيات الجديدة مع التوسع في طرح وابتكار المزيد من المنتجات المالية الجديدة.
- تعزيز دور مؤسسات الزكاة و الأوقاف لما لها من دور كبير في تحقيق الشمول المالي لأكثر الفقراء فقرا.
- ضرورة انخراط البنوك الإسلامية مجدية في العمل التنموي من خلال الاهتمام بتمويل المشاريع المصغرة والإشراف عليها.

IX - المراجع.

- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. (2008). تنمية التمويل الأصغر الإسلامي: التحديات والمبادرات. جدة: البنك الإسلامي للتنمية.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. (بلا تاريخ). صبيغ التمويل. تم الاسترداد من:
<https://www.angem.dz/ar/article/les-formes-de-financement-du-micro-credit>
- رفيق يونس المصري. (بلا تاريخ). غرامين بنك المرأة الريفية الفقيرة. تاريخ الاسترداد 01 5, 2019، من حوار الأربعاء:
islamiccenter.kau.edu.sa/arabic/Hewar_Arbeaa/.../234.htm
- صلاح حسن. (2011). دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر. القاهرة: دار الكتاب الحديث.
- محمد يونس. (18 يناير , 2011). التضحية بالائتمان المصغر من أجل تحقيق أرباح كبرى. الشرق الأوسط (11739)،
صفحة الثلاثاء 13 صفر 1432 هـ .
- محمد يونس. (2009). عالم بلا فقر، المشروعات الاجتماعية ومستقبل الرأسمالية. القاهرة: ترجمة ريم عبد الحليم وإنجي حسين، مكتبة الشروق الدولية.
- مرسوم رئاسي رقم 11-133. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 03 14, 2019، من مؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1432
الموافق 22 مارس سنة 2011، يتعلق بجهاز القرض المصغر:
[/https://www.angem.dz/ar/article/decret-presidentiel-n-11-133](https://www.angem.dz/ar/article/decret-presidentiel-n-11-133)
- مركز الفتوى. (بلا تاريخ). المقصود بالقرض الحسن وبيان فضله. تم الاسترداد من:
ftwa.islamweb.net/fatwa/index.php
- منذر قحف. (1425هـ). مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي. جدة: البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف. (2004). صندوق الزكاة، دليل استثمار أموال الزكاة.
- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف. (22-24 سبتمبر 2012). صندوق الزكاة. الصالون الوطني للقرض الحسن تحت عنوان:
"الزكاة فريضة شرعية برؤية عصرية". قصر المعارض بالجزائر.
- Agence Nationale de Soutien à L'emploi des Jeunes. (s.d.). Consulté le 02 12, 2019, sur <https://www.ansej.org.dz/index.php/fr/>
- Ahmed Khan Ajaz. (2008). *Islamic Microcredit: Theory, Policy and Practice* .
- Amanah Ikhtiar Malaysia AIM. (2011). *Annual Report 2011* .Kuala Lumpur.
- Amanah Ikhtiar Malaysia-Wief. (2012). *The role of microfinance in poverty alleviation: AIM's experience*.
- Caisse Nationale d'Assurance Chômage. (s.d.). Consulté le 01 23, 2019, sur https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_Dispositif.aspx
- Fatin Najiha M. Tammili، Zainalabidin Mohamed و Rika Terano. (2018). Effectiveness of the Microcredit Program in Enhancing, Micro-Enterprise Entrepreneurs 'Income in Selangor). Canadian Center of Science and Education (،
Asian Social Science.(1) 4 ،

- Grameen Bank. (2016). *Against step towards a poverty free world, Annual Report 2016*.
- Grameen Bank .(2019) *Annual Report 2019*, sur <https://www.grameen.com/annual-report-1983-2016>.
- Grameen Bank .(2014) *Brighrens the Live of the poor, Annual Report 2014* .
- SME Corporation .(2014) *Annual Report* . Kuala lumpur.